

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء صندوق لتحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بالهيئة القومية
للمراقبة والبحوث الدوائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة القومية للمراقبة

والبحوث الدوائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق لتحسين الخدمة

ودعم البحوث المشتركة بالقطاع الصحى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد والضوابط الخاصة

بمشاروعات البحوث المشتركة مع جهات أجنبية أودولية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ - ينشأ بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية صندوق طبقا للسادة ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه يسمى "صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة" تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع مجلس إدارة الهيئة المذكورة ويكون مقره مدينة القاهرة .

مادة ٢ - يختص هذا الصندوق بدعم البحوث العلمية المشتركة بين الهيئة المذكورة والجهات الأخرى المحلية والأجنبية وتوفير السيولة النقدية اللازمة للصرف على الباحثين العلميين والعاملين بهذه الهيئة وللصندوق أن يقوم بجميع الخدمات والأنشطة الإدارية والتجارية والمالية التي من شأنها تحقيق أهدافه وتنمية موارده .

مادة ٣ - تكون موارد هذا الصندوق من :

(أ) نسبة ١٠٪ من قيمة الاعتمادات السنوية للبحوث المشتركة مع الهيئة .

(ب) المبالغ التي تقرر مقابل ما يؤديه الصندوق من خدمات ويتمثل فيما يلي :

١ - مقابل الفحوص وتحليل العينات ، واعتماد شهادات التحليل المقدمة من المستحضرات المختلفة من أى جهة ما .

٢ - مقابل الدراسات والمشورات العلمية وما يطلب من أبحاث تتعلق بالمستحضرات الدوائية والبيطرية والتجميلية والمواد الخام للاستفادة بها أو بما يحقق تطويرها بهدف ضمان مطابقتها للمواصفات وفعاليتها وخلوها من الأضرار .

٣ - مقابل الخدمات التي تؤديها إدارة التوثيق العلمى والمكتبة .

(ج) التبرعات والهبات والوصايا التي تخصص للصندوق ويقبلها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٤ - تخصص حصة الصندوق للصرف منها فى الأغراض الآتية ونفيا لا يتجاوز

النسب الموضحة أمام كل منها :

١ - ٣٠٪ للخدمات العاجلة .

٢ - ٣٠٪ لأعمال الصيانة الطارئة .

٣ - ٣٠٪ لمنح حوافز للعاملين في المجالات المذكورة .

٤ - ١٠٪ احتياطي الصندوق .

ولا يجوز الصرف من النسب المحددة بالبند ١ ، ٢ ، ٤ لمنح أجور أو حوافز للعاملين .
مادة ٥ - تعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة ويكون له موازنة خاصة ويرحل الفائض في هذه الموازنة من سنة إلى أخرى وتبدأ السنة المالية للصندوق مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها ، وتدرج هذه الموازنة كاعتماد إجمالي ضمن موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية إيراداً واستخداماً .

مادة ٦ - يكون للصندوق مجلس إدارة يشكل بقرار من وزير الصحة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية من رئيس وعدد من الأعضاء لا يزيد على عشرة وتكون العضوية لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ولا يصح انعقاد المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس وتبلغ قرارات المجلس إلى مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية لاعتمادها .

مادة ٧ - يتولى مجلس الإدارة تصريف أمور الصندوق وله على الأخص :

(أ) وضع القواعد المنظمة للصندوق من حصيلته للصندوق .

(ب) وضع مشروع الخطة السنوية للصندوق .

(ج) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

(د) النظر فيما يرى وزير الصحة أو مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث

الدوائية عرضه على المجلس من موضوعات تدخل في اختصاصه .

وللمجلس الإدارة أن يعهد ببعض اختصاصاته إلى رئيسه أو لجنة من بين أعضائه كما يجوز له أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ - يتولى رئيس مجلس إدارة الصندوق إدارته وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتمثيل الصندوق أمام القضاء وفي علاقته بالغير .

مادة ٩ - يصدر وزير الصحة اللائحة الأساسية للصندوق بناء على اقتراح مجلس إدارته وموافقة مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .

وتتضمن هذه اللائحة على وجه الخصوص النظم المالية والإدارية للصندوق وكيفية توزيع حصيلة موارده وما يمنح لرئيس وأعضاء مجلس إدارته والعاملين به من المرتبات والمكافآت والبدلات .

مادة ١٠ - يشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٤٠٤ (٩ أكتوبر سنة ١٩٨٣)

حسنى مبارك